□ نشرة غير دورية □ العددان ٦٦ و ٦٧ □ يوليو/تموز، أغسطس/آب ١٩٩٣

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير

بعد موجة الغضب والاحباط التى سادت منظمات حقوق الانسان ، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان ، حول النتائج الهزيلة التى أسفر عنها المؤتمر العالمى لحقوق الانسان ، والتى أهدرت فى واقع الأمر فرصة تاريخية كانت العديد من دوائر حقوق الانسان والرأى العام العالمى يتطلع اليها بعد مجهودات استغرقت ثلاث سنوات للتحضير للمؤتمر ، شرعت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى اجراء دراسة مستفيضة ، ليس فقط للوثائق الصادرة عن المؤتمر ، ولكن أيضا لمواقف القوى والتكتلات الدولية ازاء القضايا الجوهرية ، والتى تمثل تضاريس العمل فى مجال حقوق الانسان لفترة طويلة قادمة .

وتتضمن دراسة المنظمة مقارنة للوثيقتين الصادرتين فى فيينا عن المنظمات غير الحكومية وعن الحكومات ، كما تتضمن دراسة تحليلة للقضايا الخلافية داخل المؤتمر والتى برزت بوضوح فى الاختلاف حول ٢٠٠ عبارة وضعت بين أقواس فى مشروع البيان الختامى الذى أعدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى جنيف والذى قدم للمؤتمر وذلك تعبيرا عن اختلاف المجموعات الدولية حولها .

تركز المنظمة على الجانب المستقبلى والعملى فى المعالجة وقد وجهت فريق باحثيها للتركيز على القضايا المستقبلية وسبل الاقتراب من الاشكاليات المعقدة التى أسفرت عنها مداولات المؤتمر ، ومشكلات التنسيق بين منظمات حقوق الانسان . كما تنسق المنظمة جهودها مع مجموعة من منظمات حقوق الانسان الجادة من أجل بحث سبل التنسيق بين منظمات حقوق الانسان فيما بعد مرحلة المؤتمر العالمى .

فى أول جواب لها على المنظمة العربية لحقوق الانسان
السلطات السورية تشرح وقائع حريق سجن الحسكة وملابسات وفاة ٥٨ من نزلائه

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان رسالة مفصلة من وزارة الخارجية السورية تشرح وقائع وملابسات حريق سجن الحسكة الذى شب فى ١٩٩٣/٣/٢٤ وأفضى الى وفاة ٥٨ شخصا معظمهم من الأكراد .

أكد رد السلطات السورية وقوع الحريق والخسائر الجسيمة فى الأرواح التى أسفرت عنه ، ولكنه نفى أن يكون له أية أسباب سياسية . كما أفاد أن القضاء قد تولى التحقيق فى الحادث وأصدر حكمه بمرتكبى الحادث وببعض المسئولين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات . كما اكد حرص سوريا على التمسك بحقوق الانسان ومراعاة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية .

وقد قام السيد السفير السورى بالقاهرة بمقابلة السيد أمين عام المنظمة وتسليمه رسالة خطية توضح تفاصيل الحادث جاء فيها : فعلا فى التاريخ المذكور قام عدد من المسجونين فى سجن الحسكة لجرائم عادية مثل المخدرات والتهريب والثأر وغيرها بمحاولة للفرار من السجن بعد الاعتداء على بعض المسؤولين فى السجن وتفاصيل الحادث انه حين التحقيق مع السجين على قاسم عن اسباب حيازته لحبوب مخدرة اخرج من فمه شفرة حلاقة وجرح نفسه وانطلق نحو المهاجع والدماء تغطى وجهه وفق خطة تم الاتفاق عليها مع عدد آخر من المسجونين الذين ما ان شاهدوه حتى عمدوا الى تحطيم كل ماوقعت ايديهم عليه وقام احد المسجونين (المدعو السكفان) برش مادة زيت الكاز على محتويات المهجع الخاص فأصابت سخانا كهربائيا متقدا مما اشعل النار وتسبب فى انتشار دخان كثيف .

ولما حاول بعض السجناء بالتعاون مع حرس السجن اطفاء الحريق حال المتآمرون دون ذلك حتى ان شقيق احد المتآمرين المدعو عبد الغفور شريف حاول منع شقيقه من احراق المهجع فما كان من هذا الشقيق الا ان قام برشه بمادة زيت الكاز واحرقه وتسبب بوفاته وقد نتج عن الحريق والدخان والفوضى التى نشأت عن ذلك وفاة عدد من المساجين جميعهم موقوفون لجرائم عادية وتفصيلها كما يلى : ١٤ جرم سرقة وسلب ، ١٥ جرم قتل وتسبب فى قتل ، ١٧ جرائم تهريب ، ٧ جرم فرار من خدمة العلم و ٤ جرائم افعال منافية للحشمة .

نؤكد ان الحادث عادى يقع امثاله فى العديد من بلدان العالم وقد تولى القضاء التحقيق فى الحادث واصدر حكمه العادل بمرتكبى الحادث وببعض المسؤولين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات .

وأكدت الرسالة على طبيعة الحادث العادية وبعده عن أى سبب سياسى فهو من الحوادث التى تقع ويتكرر حدوثها حتى فى ارقى بلاد العالم واكثرها محافظة على حقوق الانسان ، وسورية حريصة جدا على التمسك بحقوق الانسان ومراعاة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية واعلمنا التنفيذ .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ ترحب بجواب السلطات السورية على استفساراتها بشأن هذا الحادث الذى أثار قلقها البالغ ، فقد كانت تتطلع أن تشمل اجابات السلطات السورية

[التتمة ص ١٠]

وقائع ومتابعات

مصر : ماذا بعد تنفيذ أحكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية؟

تابعت المنظمة العربية ببالغ القلق قيام السلطات المصرية بتنفيذ جميع أحكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضورياً فى جرائم « العنف والارهاب » التى احيلت اليها . ففى يوم ١٣ يونيو / حزيران نفذت السلطات المصرية فى سجن الاستئناف بالقاهرة حكم الاعدام فى المحكوم عليه شريف حسن أحمد المتهم الثامن فى قضية « العائدون من افغانستان » . وقد شملت قائمة الاتهامات الموجهة الى المتهم « اشتراكه فى اتفاق جنائى بغرض ارتكاب جنايات القتل العمد وحيازة مفرقعات وأسلحة نارية وذخائر من دون ترخيص بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام والتزوير فى المحررات الرسمية واستعمالها .. الخ » . وكانت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية قد اصدرت بتاريخ ٣ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ حكمها حضوريا باجماع الآراء بإعدام المتهم شريف حسن شنقاً .

وفى ٢٣ يونيو / حزيران تم فى سجن الاستئناف ايضا تنفيذ حكم الاعدام شنقاً فى المحكوم عليه حسن شحاته بدران (٤٥ سنة) ، المتهم بقتل نقيب الشرطة على خاطر . وصرح مصدر قضائى عسكرى بأن تنفيذ حكم الاعدام فى المتهم تم بناء على التصديق على الحكم فى ٢١ ابريل / نيسان الماضى ، وبعد رفض الطعن الذى تقدم به وكيل المحكوم عليه فى ٦ مايو / آيار الماضى . وأن التنفيذ جاء وفقاً للقانون وبعد أن أصبح الحكم نهائياً وبات ، حيث لم يتقدم المحكوم عليه أو أى من وكلائه بأى استشكال فى التنفيذ وبعد استيفاء كافة الاجراءات القانونية الواجبة . وكانت المحكمة العسكرية بالاسكندرية قد قضت فى ٢٣ فبراير / شباط الماضى وبإجماع الآراء بإعدام المتهم حسن شحاتة بدران لاتهامه بقتل نقيب الشرطة على خاطر والشروع فى قتل المقدم محمود المخزنجى من قوة العمليات الخاصة بالاسكندرية أثناء توجههما على رأس قوة الشرطة للقبض عليه بمسكنه بالاسكندرية .

كما نفذت السلطات المصرية يوم ٨ يوليو / تموز حكم الاعدام فى سبعة متهمين فى قضية « ضرب السياحة » داخل سجن الاستئناف ٥ وصرح مصدر مسؤول بأن اعدام المتهمين تم وفقا للحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة فى ٢٢ ابريل / نيسان الماضى ، وهم : بسطاوى عبد المجيد أبو المجد ، وسعد أمين أبو المجد ، وأشرف سعيد عبد ربه ، ودراوى محمد ابراهيم ، وأحمد عبد الرحيم رضوان ، وعبد الهادى الصغير ، وعبد الحميد الزقمان على . وكان المتهمون السبعة الذين اعدموا قد اتهموا « بأنهم انضموا الى جماعة أسست على خلاف الدستور والقوانين ، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين ، والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بأن دعوا الى تغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار بإحداث اضطرابات أمنية وبالتأثير على الاقتصاد القومى من خلال استهداف السياحة وإرتكاب بعض الجرائم .

وفى ١٧ يوليو / تموز نفذ حكم الاعدام شنقاً بسجن الاستئناف بالقاهرة فى المتهمين الخمسة المحكوم عليهم حضوريا وبإجماع الآراء بالاعدام فى القضية رقم ١١ المعروفة بمحاولة « اغتيال صفوت الشريف » . والمتهمون الذين نفذ فيهم حكم الاعدام هم : حسن رمضان شلقانى ، وابراهيم السيد العلى ، وأحمد حسين الحسيني ، وطارق عبد الرازق حسن ، وأشرف السيد ابراهيم . وكانت المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة قد حكمت فى ٢٧ مايو / آيار الماضى بإجماع الآراء بإعدام كل منهم نظير ما ارتكبوه من جرائم ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة فى ميادين التحرير والقبة والهرم والطالبية والاوتوبيسات السياحية ، وكذلك تفجير مبنى الدفاع المدنى بالعتبة وقتل الرائد شرطة سمير منصور ، والشروع فى قتل وزير الاعلام ، وسائقه وحارسه بالاضافة الى حيازة واحراز ذخائر وأسلحة ومتفجرات .

وبتنفيذ حكم الاعدام فى المتهمين الخمسة فى قضية وزير الاعلام يكون قد تم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية حضوريا فى جرائم العنف والارهاب وعددها ١٤ حكماً . ولايتبقى غير تنفيذ الأحكام الصادرة « غيابيا » وعددها ٧ أحكام ، يحق لمن صدرت فى حقه الطعن فيها بالتماس اعادة نظر خلال ١٥ يوما من تاريخ القبض عليهم أو تسليم أنفسهم .

والمنظمة العربية لاتزال عند اقتناعها بأن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية يشكل اخلالاً بالتزامات مصر الدولية ، وبخاصة فيما يتعلق بضمانات المحاكمة العادلة التى يكفلها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، وبالنظر لما تنطوى عليه قرارات الاحالة للمحاكم العسكرية من اهدار لحق المتهمين فى المثول أمام قاضيهم الطبيعى ، فضلاً عن حرمانهم من الحق فى التظلم من الأحكام التى تصدرها المحاكم العسكرية واستئنافها أمام محكمة أعلى .

ومن ناحية أخرى يبدو للمنظمة العربية أن دورة العنف المتصاعدة بين السلطات المصرية والجماعات الاسلامية المسلحة قد دخلت ، بتنفيذ أحكام الاعدام الصادرة عن المحاكم العسكرية ، مرحلة جديدة تحيط بها الالغام من كل جانب وتنذر بوقوع عواقب وخيمة . فالسلطات المصرية مصممة على اتباع سياسة أمنية أكثر صرامة ، تهدف ــ حسب تصريح وزير الداخلية المصرى ــ الى « اجتثاث جذور الارهاب من المجتمع المصرى » ، وهى تعتمد فى ذلك على قوانين الطوارىء ومكافحة الارهاب ، وعلى تشديد الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، فضلاً عن توسيع نطاق الحملات الأمنية التمشيطية فى مختلف محافظات مصر على مراكز تجمعات الجماعات الاسلامية واعتقال المشتبه فيهم ، والذين بلغ عددهم حسب احصاء مبدئى قامت به المنظمة العربية حوالى ٩٠٠ معتقل خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٩٣ .

وعلى الجانب الآخر ، صعدت الجماعات الاسلامية المسلحة من

هجماتها على رجال الشرطة والمدنين المتعاونين مع قوات الأمن ، كما بدأت فى تنفيذ تهديداتها بالانتقام من القضاة العسكريين الذين أصدروا أحكام الاعدام فى حق اعضاء الجماعة الاسلامية . ففى ٢٤ يونيو / حزيران هاجم ثلاثة من الجماعات الاسلامية المسلحة خمسة من جنود الشرطة فى مدينة « ديروط » وأطلقوا النار ، فقتل الشرطيان حسن عمر عبد المحسن وعبد الهادى عبد الله وأصيب الثلاثة الآخرون . وقد أكد مصدر أمنى أن هذه العملية « جاءت انتقاماً ورداً على اعدام اثنين من اعضاء الجماعة » ، كما ذكر أن « عدد قتلى حوادث الارهاب والمصابين ارتفع منذ أواخر مارس ١٩٩٢ الى ١٧٦ قتيلاً وجريحاً . وفى ٢٧ يونيو / حزيران الماضى هاجم ثلاثة أشخاص من الجماعات المسلحة مساعد الشرطة السرى فكرى محمد فاضل (٥٢ عاما) وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص وهو فى طريقه الى مقر عمله . وقال مصدر أمنى أن القتيل فكرى فاضل كان « قد تلقى تهديدات بالقتل بسبب امداده الامن المصرى بمعلومات عن نشاط الارهابيين » . كما أكد نفس المصدر ان عدد أفراد الشرطة الذين قتلوا فى معارك مع « المتطرفين » ارتفع الى ١١ قتيلا منذ شهر مايو / آيار الماضى . وفى منتصف يوليو / تموز كثفت قوات الأمن حملاتها الأمنية لالقاء القبض على شخصين يرجح انهما ينتميان الى الجماعات الاسلامية بعد أن قاما يوم ١٥ يوليو / تموز باطلاق الرصاص على محسن موريس يسى (٢٣ سنة ــ مسيحى) فأرديا ، قتيلاً . وقد ذكر والد القتيل أنه يرجح أن يكون مقتل ابنه بسبب « تعامله مع قوات الأمن المصرى » .

وفى ١٨ يوليو / تموز أعلنت الجماعات الاسلامية فى بيان لها مسئوليتها عما وصفته « بالهجوم الثأرى بمنطقة زينهم صباح يوم ١٨ يوليو / تموز والذى استهدف قتل رئيس المحكمة العسكرية اللواء أحمد عبد الله ، الذى أصدر ١٣ حكماً بالاعدام فى قضيتين عسكريتين » . وقد أسفر الحادث عن مقتل نقيب الشرطة يعقوب البلتاجى والطالب محمد سلامة . كما قتل فى نفس الحادث إثنان من المتطرفين ، بينما فر ثلاثة وتم القبض على واحد فقط .

وإذ تؤكد المنظمة العربية على ادانتها الكاملة لكافة أعمال العنف والعنف المضاد ، فإنها فى نفس الوقت مازالت تعتقد أن المدخل الوحيد لانهاء ظاهرة العنف لا يكون بالتركيز على البعد الأمنى فقط ، لذا فهى تدعو الحكومة المصرية الى الدخول فى حوار جاد مع كافة الفعاليات والقوى السياسية المصرية ــ دون استبعاد لأحد ــ بهدف ايجاد الوسائل الملائمة للخروج من مأزق العنف المتصاعد فى البلاد .

المغرب : الانتخابات التشريعية خطوة ايجابية على طريق الديمقراطية رغم وجود بعض التجاوزات

جرت يوم ٢٥ يونيو / حزيران أول انتخابات تشريعية فى المغرب منذ ١٩٨٤ ، لانتخاب ٢٢٢ نائباً من أصل ٣٣٣ نائبا هم عدد أعضاء مجلس النواب الجديد .. شارك فيها حوالى ٦٣٪ من اجمالى الناخبين المسجلين رسمياً فى قوائم الاقتراع وعددهم ١٢ مليون ناخب (كانت نسبة المشاركة ٦٧ر٤٪ فى انتخابات ١٩٨٤) . وهى نسبة مشاركة منخفضة فسرتها المصادر الرسمية بأمرين : الأول ، الصعوبات التى وجدها المواطنون فى التنقل للحصول على الأوراق اللازمة التى تؤهلهم للمشاركة فى الاقتراع ... والثانى ، كثافة النزوح من الأرياف الى المدن بسبب الجفاف والأوضاع الاجتماعية السيئة ، الأمر الذى انعكس بانخفاض نسبة التصويت فى الأرياف وارتفاعها فى المدن من ٤٥٪ عام ١٩٨٤ الى ٦٦٪ فى هذه الانتخابات .

وقد تنافس على مقاعد مجلس النواب ، ومدته ست سنوات ، ٢٠٤٦ مرشحاً يمثلون ١١ حزباً سياسياً بالاضافة الى المستقلين ، وفى مفاجأة وصفها المراسلون والمراقبون الأجانب بأنها « مذهلة » حصل الحزبان الرئيسيان فى المعارضة (الاتحاد الاشتراكى والاستقلال) على أكبر عدد من المقاعد (٩١ مقعداً) ولكنها مع ذلك لا تشكل أغلبية برلمانية (١٦٧ مقعداً) .. أما الحزبان الرئيسيان فى الغالبية البرلمانية السابقة (الاتحاد الدستورى والتجمع الوطنى للاحرار) فقد سجلا تراجعاً كبيراً . وكانت النتائج الرسمية كالاتى : الاتحاد الاشتراكى ٤٨ مقعداً مقابل ٣٤ مقعداً فى العام ١٩٨٤ ، وحزب الاستقلال ٤٣ مقعدا مقابل ٢٣ مقعدا عام ١٩٨٤ ، والحركة الشعبية ٣٣ مقعداً مقابل ٣١ مقعدا . بينما تراجع نصيب التجمع الوطنى للاحرار من ٣٨ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٤ الى ٢٨ مقعداً فى الانتخابات الأخيرة ، والاتحاد الدستورى من ٥٥ مقعداً ال ٢٧ مقعدا . وكان نصيب باقى الأحزاب على النحو الآتى : الحزب الوطنى الديمقراطى ١٤ مقعدا ، الحركة الوطنية الشعبية ١٤ مقعداً ، حزب التقدم والاشتراكية ٦ مقاعد ، حزب الشورى والاستقلال ٣ مقاعد ، حزب العمل مقعدان ، منظمة العمل الديمقراطى مقعدان ، والمستقلون مقعدان . وتغطى هذه النتائج ثلثى أعضاء المجلس النيابى الجديد ، أما الثلث الباقى (١١١ نائباً) فسيأتى نتيجة اقتراع مباشر يتم على مستوى المجالس البلدية والنقابية والعمالية .

وقد اتسمت الانتخابات المغربية بالحرية والنزاهة اجمالاً ، رغم صدور شكاوى عن معظم الاحزاب من حدوث انتهاكات وتجاوزات . ولكن الملاحظ أنها لم تكن بشهادة معظم الاحزاب أيضا « تجاوزات وانتهاكات معممة » وانما حصلت فى دوائر معينة نتيجة « لتدخل الادارة المحلية لصالح أحد المرشحين » ، كما أنها لم تؤثر جوهرياً على ممارسة المواطنين لحق المشاركة فى إدارة الشئون العامة . فقد جاء فى افتتاحية « رسالة الأمة » جريدة الاتحاد الدستورى : « يوم لك ويوم عليك ، وهذا يوم يطلع على المغاربة .. يوم أفرز ناجحين جددا ، وهم مغاربة أيضا واننا لنهنئهم » . أما « الميثاق الوطنى » جريدة التجمع الوطنى فقد اشتملت على كثير من النقد الذاتى ، ولكنها أشارت الى أن الانتخابات « لم ترق الى مستوى طموحات الشعب المغربى وآماله ، واعتبرت أن التجمع الوطنى كان « الضحية الرئيسية للتجاوزات » . وإذا كانت أحزاب المعارضة المغربية لم تخف فرحها بالفوز الكبير التى حققته ، إلا انها سجلت عدة تحفظات على نتائج عدد من الدوائر ، حيث رصدت عدة تجاوزات حالت دون فوز مرشحيها .

وقد نشرت صحف أحزاب المعارضة عينات مما تعتبره « خروقات وتجاوزات » ، واتهمت عموماً السلطات المحلية فى بعض المناطق بدعم

مرشحين قريبين من السلطة وتسخير الأجهزة الرسمية فى الحملات الانتخابية لهؤلاء المرشحين . وذكرت صحيفتا « العلم » و« الاتحاد الاشتراكى » أن المسئولين فى بعض الدوائر احتجزوا البطاقات الانتخابية لحجبها عن الناخبين غير المضمونين لمرشحين معينين . وكررت العلم « حزب الاستقلال » حديثها عن شراء الأصوات ، فاشارت ان السعر ارتفع من ١٠٠ درهم ال ١٠٠٠ درهم . لكن مصادر حزبية أخرى أكدت أن الصوت بيع فى بعض مناطق الشمال « طنجة مثلا » بـ ١٢٠٠ دولار كما أشارت مصادر حزبية الى أن النتائج الانتخابية قد اعلنت فى بعض الدوائر من دون أن يتم تسليم محاضر فرز الأصوات لجميع المندوبين عن الأحزاب أو على خلاف ماتم فرزه من أصوات . واعتبر بيان صادر عن حزبي « الاتحاد الاشتراكى والاستقلال » أن التجاوزات السابقة استهدفت المس بمصداقية الانتخابات خلافاً لمقتضيات القانون والتوجيهات الملكية » ، كما أعلنا عزمهما على استخدام وسائل الطعن القانونية فى مواجهة الحالات التى وقعت فيها خروقات واضحة » .

ومن جهة أخرى ، صاحب اعلان نتائج الانتخابات فى بعض البلديات حدوث اضطرابات ومظاهرات شابتها بعض اعمال العنف . ففى دائرة « بوزنيقة » خرج الأهالى فى مسيرات احتجاجية سارت من مركز الدائرة فى اتجاه القصر الأمريكى فى الصخيرات اعتراضاً على فوز وزير المالية الأسبق « عبد الكامل رعانى » رغم ان صناديق الاقتراع نطقت بأرقام تؤكد — على حد زعم جريدة الاتحاد الاشتراكى — أن كل الاصوات المعبر عنها هى لمصلحة مرشح الاتحاد الاشتراكى « أحمد الزايدى » . وقد ترددت انباء عن وقوع عدد من الجرحى فضلاً عن اعتقال آخرين نتيجة لاستخدام القوة من قبل قوات الأمن لتفريق هذه المسيرة . كما وقعت أحداث مشابهة فى كل من مدينة تيفلت وابن أحمد وأحمر . وقد أكدت المصادر وقوع عدد من الجرحى واعتقال حوالى ١٤٠ شخصا تم تقديمهم فعلاً لمحاكمات عاجلة .

وفيما قلل وزير الداخلية المغربى من أهمية هذه الأحداث والمواجهات ووصفها بأنها « مناوشات طبيعية وخفيفة » لاتؤثر على التقييم الايجابى للانتخابات وكونها « تمت فى أجواء من الشفافية والنزاهة » ، كما أكد على أن « كل محاضر التصويت معروفة ، وممكن الاطلاع عليها وتقديم الطعون بشأنها أمام الغرفة الدستورية » ، فقد طالبت أربعة أحزاب معارضة (الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكى ، والتقدم والاشتراكية ، والعمل الديمقراطى) بإطلاق سراح جميع المعتقلين فى هذه الأحداث . وأشارت فى « مذكرة » بعثت بها الى لجنة الانتخابات بأن معالجة الوضع الراهن تحتم اطلاق سراح المعتقلين فى بوزنيقة وتيفلت وابن أحمد واحمر ، وبدء لجان التقصى مهماتها فى البحث فى التجاوزات التى شهدتها الانتخابات .

والملاحظ أنه رغم التأثيرات السلبية التى خلفتها الخروقات والتجاوزات السابقة على النتائج النهائية للانتخابات المغربية ، إلا أنها تظل تأثيرات جزئية لاتخل بالتقييم الايجابى الاجمالى لها ، وكونها تجربة ديمقراطية جديدة سوف تساهم فى اعادة تشكيل الخريطة السياسية فى البلاد ، لصالح تدعيم الحق فى المشاركة فى ادارة الشئون العامة فى البلاد . ولكن لايعنى ذلك التقليل من المخالفات التى ارتكبت فى الانتخابات المغربية ، وانما وضعها فى حجمها دون تهويل أو تهوين . ولذلك تدعو المنظمة العربية السلطات المغربية الى البحث فى هذه المخالفات بغية عدم تكرارها فى أية انتخابات قادمة .

وقد ساهمت الاجراءات السياسية والتنظيمية والقانونية التى اتخذتها السلطات المغربية لضمان سلامة الانتخابات ونزاهتها فى الخروج بالانتخابات المغربية بالصورة الايجابية التى انتهت اليها . فقد كان لوضع لوائح انتخابية جديدة ، والغاء القوائم القديمة الذى ثبت فعلاً أنها كانت تضم حوالى ٢٠ ألف اسم سُجل أكثر من مرة ، وكذلك كان للجهود الفعالة التى بذلتها اللجنة الوطنية للاشراف على نزاهة الانتخابات التى شاركت فى أعمالها معظم الفعاليات السياسية المغربية ، الدور الحاسم فى ضبط العملية الانتخابية والحد من تجاوزات الادارة .

كما ساهمت القوانين المنظمة للعملية الانتخابية والتى تقضى بعقوبة الحبس من شهر الى ستة أشهر وغرامة تصل الى ٥ آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من حاول التأثير على الناخبين بواسطة هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية ، فى تقليص دور أصحاب النفوذ المالى فى شراء الأصوات والتأثير على العملية الانتخابية على نحو ما كان ملحوظا فى الانتخابات البلدية السابقة .

وكان لاتباع الحكومة المغربية سياسة اعلامية أكثر انفتاحا على أحزاب المعارضة أثر هام فى اضفاء جو من الحرية على العملية الانتخابية ، فقد خصصت وقتاً متسعاً ومتساويا فى الاذاعة والتليفزيون لكل الاحزاب يصل الى أربع ساعات لكل حزب لعرض برامجها الانتخابية .

كذلك اسفرت الانتخابات المغربية عن دخول سيدتين الى البرلمان للمرة الأولى فى تاريخ المغرب ، وهما تنتميان الى المعارضة : السيدة لطيفة بنانى عن حزب الاستقلال فى مدينة فاس ، والسيدة بديعة العنقلى عن الاتحاد الاشتراكى فى الدار البيضاء .

وأخيراً ، يفتح الفوز الكبير لاحزاب المعارضة المغربية فى الانتخابات (٩٩ مقعدا) الباب على مصراعيه أمام اعادة تشكيل الخريطة السياسية فى المغرب . ويشير المراقبون الى صعوبة حصول المعارضة على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة المقبلة ، اذ يلزمها مايزيد على ٩٨ مقعداً ، بينما النسبة المرجح أن تفوز بها هى حوالى ٢٥ مقعداً من اجمالى المقاعد الباقية (١١١ مقعدا) . وبذلك لايكون أمام المعارضة إلا اختيار احد بديلين : اما الاستمرار فى المعارضة فى مواجهة الحكومة المقبلة وبذلك تضمن المغرب معارضة قوية فعالة ، واما أن تتحالف مع أحد أحزاب الاغلبية السابقة ، بهدف الحصول على مقاعد تؤهلها لتشكيل حكومة ائتلاف .

وأيا كان الأمر بشأن الحكومة المقبلة ، فإن المغرب يدخل « مرحلة جديدة » من الديمقراطية ، لذا تأمل المنظمة العربية أن تحرص السلطات المغربية على تدعيم هذه المرحلة .. والعمل على تلافى المخالفات الانتخابية فى أية انتخابات قادمة .

الجزائر : دورة العنف تحصد ضحايا جدد

تنظر المنظمة العربية لحقوق الانسان الى المنعطف الحاد الذى دخلته المواجهة المتصاعدة بين الأمن والجيش والجماعات الاسلامية المسلحة فى الجزائر والتى لجأت فى الفترة الأخيرة الى تصعيد اعمال العنف بصورة غير مسبوقة مع توسيع دائرة المستهدفين من هذه الاعمال لتشمل ، بجانب مهاجمة العسكريين ، مدنيين من موظفى الدولة ورجال قضاء وفكر وأدب وطب .

وقد حذر المجلس الاعلى للدولة فى الجزائر فى بيان له صادر يوم ٢٧ مايو / آيار من خطورة موجة الاغتيالات التى تستهدف اضافة الى العسكريين « رجال ادب وطب » ليست فقط عمليات « ارهابية » و« مساومات سياسية » وحسابات تهدف الى الاستيلاء على السلطة ، بل ان « الامة كلها فى خطر وتواجه خطر التشرذم » . واكد المجلس على انه « مصمم على مواصلة الجهود لاستئصال الارهاب والدفاع عن حقوق الامة مهما كان الثمن » . وقد جاء هذا البيان فى اعقاب قيام مسلحين ينتمون للجماعات الاسلامية ، يوم ٢٦ مايو / آيار ، باطلاق الرصاص على الكاتب الصحفى « الطاهر جاعوت » رئيس تحرير مجلة « رويتور » الأسبوعية المعروفة بمواقفها المعارضة للأصوليين ، وهو حائز على جائزة البحر المتوسط الفرنسية عن روايته « حراس الليل » . وقد لقى « جاعوت » مصرعه يوم ٣ يونيو / حزيران بعد ٨ أيام قضاها فى غيبوبة كاملة .

وتشير التقارير التى تلقتها المنظمة العربية الى ان عددا من الصحافيين ورجال الفكر الجزائريين تلقوا تهديدات بالقتل بسبب معارضتهم العلنية لاقامة دولة اسلامية فى الجزائر ، وان عددا غير قليل منهم بدأ فى اتخاذ اجراءات فعلية للهجرة خارج الجزائر خوفا وهربا مما وصفوه « بحملة التصفية » التى تشنها عليهم الجماعات الاسلامية المسلحة . هذا وقد اعلنت مصادر الأمن الجزائرية عن مصرع اثنين من الأصوليين « الذين نفذوا عملية اغتيال « جاعوت » ، كما اعتقلت ثالثا اعترف باشتراكه فى الهجوم بسبب « اراء ومعتقدات جاعوت » .

وفى اطار الحملة الأمنية على الجماعات المسلحة ، اعلنت السلطات الجزائرية توسيع حظر التجول المفروض ليلا على عدد من الولايات ليشمل مناطق جديدة ابتداء من اول يوليو / حزيران . واشارت المصادر الرسمية الى ان الجيش دفع بنحو ١٨ ألف جندى من وحداته الخاصة الى العاصمة وضواحيها تمهيدا لبدء عملية تمشيط الاحياء التى يشتبه بان اعضاء الجماعات الاسلامية المسلحة يختبئون فيها . وافادت مصادر وزارة الداخلية ان توسيع الحظر يشمل ولايات : الشلف (غرب البلاد) ، وجلفة (جنوب العاصمة) ، ومسيلة وشرق . والمعلوم ان حظر التجول ، من الحادية عشرة مساء الى الخامسة فجرا ، مطبق منذ الخامس من ديسمبر / كانون الماضى على ولايات الجزائر (العاصمة) ، والبليدة ، وبومرداس ، وتيبازه ، والبويرة ، والمدية ، وعين الدفلة . وبذلك يرتفع عدد الولايات الخاضعة لحظر التجول الى عشر ولايات جزائرية .

ومنذ فرض حظر التجول تكثفت عمليات قوات الأمن والجيش ضد الجماعات المسلحة التى ضاعفت هى ايضا من اعمالها . فقد نشطت اعمال التعقب والملاحقة التى قامت بها قوات الأمن والجيش والتى طالت المئات من اعضاء الجماعات المسلحة فى مختلف ولايات الجزائر . والملاحظ ان اغلب هذه العمليات يأخذ طابع « المواجهة العسكرية » التى غالبا ماتسفر عن وقوع العديد من الجرحى والقتلى . وقد رصدت المنظمة العربية سقوط حوالى ٣٥ قتيلا من اعضاء الجماعات المسلحة على يد رجال الشرطة والجيش خلال شهر يونيو / حزيران ، بينما بلغت خسائر قوات الامن ٩ قتلى خلال نفس الفترة .

كما رصدت المنظمة العربية ، ببالغ الأسى ، ارتفاع عدد المدنيين الذين قتلوا على يد الجماعات المسلحة خلال شهر يونيو / حزيران بسبب ارائهم المعارضة للأصوليين . فقد اغتالت الجماعات المسلحة حوالى ١٢ مدنيا من بينهم ، السيد « محفوظ البقاعى » رئيس محكمة القليعة (٣٥ كم غرب الجزائر) الذى اغتاله مسلحون يوم ١٤ يونيو / حزيران بالقرب من منزله . كما اغتيل الطبيب النفسي « محفوظ بوسسبى يوم ١٦ يونيو / حزيران وفى يوم ٢٠ يونيو / حزيران اغتالت الجماعات المسلحة السيد « محمد بوخبزة » عالم الاجتماع الجزائرى المعروف وعضو المجلس الاستشارى الوطنى ، وقد افادت المصادر ان اثنين من المسلحين ذبحوه بالقرب من منزله امام ابنته وسائقه . وكان « بوخبزة » ، وهو مستشار سابق برئاسة الجمهورية ، قد تولى قبل فترة قصيرة منصب مدير المعهد الوطنى للدراسات الاستراتيجية خلفا للسيد جيلالى اليابس الذى اغتيل ايضا فى مارس / آذار الماضى .

ومن جهة أخرى ، عاشت الجزائر حالة من الترقب على المستويات المختلفة لمعرفة كيف سيؤثر التغيير الذى حصل يوم ١٠ يوليو / تموز في هرمية المؤسسة العسكرية على تطور الاوضاع فى البلاد .. ويرى أكثر من مراقب للوضع الجزائرى ان التبديلات التى جاءت باللواء المتقاعد « الامين رزوال ، تعكس توجها لدى القيادة العسكرية يهدف الى اتخاذ موقف اكثر صرامة فى مواجهة « الجماعات الاسلامية المسلحة » التى تشن حرب « عصابات » ضد أجهزة الدولة العسكرية والمدنية . ويرجح هؤلاء ان يكون لدى القيادة العسكرية خطة جاهزة حاليا لمواجهة الجماعات المسلحة ، لكنهم يختلفون بالنسبة الى كيفية تنفيذها . بينما يجمع اغلب المراقبين على ان ملامح هذه الخطة ترتكز على شن « عمليات تمشيط واسعة » ضد المواقع التى يشتبه فى ان المجموعات المسلحة تلجأ اليها ، مثل جبال الاخضرية وبعض احياء العاصمة ، وكذلك تتركز على اصدار احكام صارمة ضد المشتبه فى انتمائهم الى الجماعات المسلحة ، فضلا عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالاعدام ضد المُدانين من اعضاء الجماعات المسلحة .

وعلى صعيد آخر ، مازالت المنظمة العربية تتابع بقلق بالغ ، استمرار المحاكم الثلاث الخاصة بالنظر فى جرائم « العنف والارهاب » ، وكثرة احكام الاعدام التى اصدرتها وذلك منذ تأسيسها فى سبتمبر « ايلول » ١٩٩٢ للتصدى لجرائم « الارهاب والتخريب » ، وذلك نظرا لافتقارها للضمانات القانونية اللازمة لمعايير العدالة كما حددتها المواثيق الدولية ، وخاصة العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والتى تعد الجزائر بين الدول المصدقة عليه .

ومما يضاعف من قلق المنظمة العربية اتجاه السلطات الجزائرية الى توسيع صلاحيات رؤساء المحاكم الخاصة ، وذلك بمنحهم صلاحيات جديدة تصل الى حد اقصاء المحامين عن قاعة المحكمة او وقف نشاطهم لمدة تتراوح بين ٣ أشهر وسنة كاملة . وقد سبق للمنظمة العربية ان ادانت هذه الاجراءات باعتبارها انتهاكا « لحق الدفاع » واعتداء على « مهنة المحاماة » .

واتصالا للأزمة المحتدمة بين المحامين والمحكمة العليا بشأن توسيع صلاحيات المحاكم الخاصة افادت وكالات الانباء الجزائرية يوم ١٧ مايو / آيار الماضى ان المحامين وافقوا على تعليق مقاطعتهم للمحاكم الخاصة مقابل « تعليق السلطات » القرار الصادر بتوسيع صلاحيات رؤساء هذه المحاكم واوضحت ان المجلس الاعلى للدولة وعد نقباء المحامين الـ ١١ فى الجزائر بعرض قرار توسيع سلطات رؤساء المحاكم الخاصة التى يطعن فيها المحامون على المجلس الدستورى .

ومن جهة اخرى ، أصدرت محكمة الجزائر الخاصة يوم ٢٦ مايو / آيار حكما باعدام ٣٨ متهما فى قضية تفجير مطار الجزائر العاصمة ، الذى اوقع ٩ قتلى و١٢٣ جريحا فى ٢٦ اغسطس / آب الماضى والمحكوم عليهم بالاعدام منهم ١٢ معتقلا و٢٦ فارا بينهم ثلاثة من ابناء عباس مدني . ويعد هذا اكبر عدد من الاصوليين يحكم عليهم بالاعدام فى قضية واحدة منذ اعلان حالة الطوارىء .

كما أفادت التقارير التى تلقتها المنظمة العربية ان عدد احكام الاعدام التى اصدرتها محكمة قسطنطينة الخاصة منذ بدء نشاطها فى فبراير / شباط الماضى ٢٩ حكما . وبذلك يرتفع عدد احكام الاعدام التى اصدرتها المحاكم الخاصة الثلاث فى الجزائر (الجزائر العاصمة وقسطنطينة ووهران) على متطرفين مسلحين الى ١٠٠ حكم ، وذلك منذ تأسيسها فى سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ للنظر فى جرائم الارهاب والتخريب .

إن المنظمة العربية لحقوق الانسان مازالت تعتقد أن المخرج الوحيد لأزمة الجزائر هو تفعيل وتطبيع الحياة السياسية وإعمال ضمانات حقوق الانسان وسيادة القانون .

لبنان : قتلى ومصابون ومشردون
حصيلة العدوان الاسرائيلى الأكثر وحشية على لبنان

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق والأسى تزايد العمليات العسكرية التى اقترفتها سلطات الاحتلال الاسرائيلى تجاه الأراضى اللبنانية ، والتى سجلت معدلا قياسيا جديدا فى انتهاكاتها لحقوق الانسان ، حيث ترتب عليها قتل وجرح العديد من المدنيين ، وهدم وتدمير القرى والمدن وتهجير ونزوح السكان العزل الآمنين . وقد أصدرت المنظمة بيانا بهذا الخصوص ، هذا نصه :

لقد تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق والأسى العدوان الاسرائيلى المسلح على لبنان ، والذى تمثل فى العمليات العسكرية واسعة النطاق من الجو والبحر والبر ، التى تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين الآمنين فى قرى ومدن ومخيمات بالجنوب اللبنانى والبقاع الغربى ، مما تسبب عنه قتل وجرح العديد من المدنيين من بينهم النساء والأطفال والشيوخ ، وهدم وتدمير المنازل والمزروعات وتعطيل شبكات الكهرباء والمياه وهدم البنية الاساسية والمرافق .

ان العدوان الاسرائيلى على لبنان هو انتهاك خطير لحقوق الانسان وتهديد لوحدة واستقلال الأراضى اللبنانية ، ويعتبر عملا من اعمال الارهاب الذى تتبناه وتنظمه الدوله الاسرائيلية ، وهو عمل — اذا لم يوقف فورا — سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة فى المنطقة من عدم استقرار الى زيادة أعمال العنف والارهاب .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تناشد الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات اللازمة للوقف الفورى لهذا العدوان والعمل على تأمين عودة المدنيين الذين أجبروا على ترك ديارهم فى واحدة من اكبر جرائم التهجير القسرى فى العصر الحديث .

كما تطلب المنظمة من كل المنظمات والهيئات الانسانية فى العالم عمل كل ما فى وسعها لتحقيق هذه الغاية كما تطلب منها ادانة هذه الأعمال البربرية التى تقوم بها اسرائيل ضد المدنيين العزل .

فلسطين : مواصلة الحصار والقمع .. ووثيقة إدانة جديدة للانتهاكات الاسرائيلية

دخل الحصار الذى تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلى على الأراضى الفلسطينية المحتلة شهره الخامس على التوالى . ومازال عزل القدس المحتلة عن بقية هذه الأراضى قائما ، بما يتضمنه من منع السكان الفلسطينيين بها من الصلاة فى المسجد الأقصى . ويواكب ذلك استمرار حملات اعتقال النشطاء فى اعمال مقاومة الاحتلال ، وتواصل التعذيب الذى يمارسه افراد جهاز الأمن الداخلى (شين بيت) ضد المعتقلين الفلسطينيين ، رغم تقدم تسعة من نواب اليسار فى الكنيست الاسرائيلى بمشروع قانون لمعاقبة القائمين بالتعذيب واعتبار الاعترافات التى يتم انتزاعها تحت الضغط منعدمة القيمة القانونية . لكن هذا المشروع يواجه بمعارضة واسعة داخل الكنيست تجعل اقراره امرا مستحيلا ، رغم الجهود التي تبذلها منظمات فلسطينية واسرائيلية تعمل فى ميدان حقوق الانسان . وقد عقدت مجموعة من هذه المنظمات ندوة مؤخرا فى تل أبيب لادانة التعذيب والدعوة الى مكافحته . كما تواصل هذه المنظمات حملتها ضد الوحدات الخاصة السرية التى تتعقب الفلسطينيين النشطين ، فى مقاومة الاحتلال لقتلهم . وتحظى هذه الحملة بدعم قوى من منظمات دولية لحقوق الانسان فقد اتهمت منظمة « ميدل ايست ووتش » الامريكية السلطات الاسرائيلية بانتهاج سياسة القتل العمد من خلال الوحدات الخاصة وعقد كينيث روث المدير التنفيذى لهذه المنظمة مؤتمرا صحفيا فى القدس المحتلة يوم ٢٩ يونيو الماضى ، بمناسبة صدور تقريرها المعنون « ترخيص بالقتل » . واكد ان هذه القوات تخرق بشكل سافر ومنظم ليس فقط القانون الدولى ، ولكن ايضا القانون الذى تطبقه اسرائيل على الأراضى المحتلة .

ويمثل هذا التقرير وثيقة ادانة جديدة للانتهاكات الاسرائيلية المتزايدة لحقوق الانسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . [التتمة ص ١٠]

حقوق الانسان فى الوطن العربى

المنظمة العربية تدين قيام قوات الأمن المصرية باقتحام نقابة المهندسين بالبحيرة

اقتحمت قوات أمن البحيرة مساء الجمعة ١٦ يوليو / تموز مقر نقابة المهندسين بمدينة دمنهور أثناء عقد ندوة حول « ضرورة الدفاع عن البوسنة والهرسك » . وقد أكدت المصادر النقابية أن مجلس نقابة المهندسين بدمنهور قد اتفق مع ٧ نقابات مهنية على موعد ومكان عقد الندوة ، وتم ابلاغ مديرية الأمن التى وافقت فى الحال ودون ابداء أية اعتراضات .

وقد أكد شهود العيان أن الجماهير بدأت تتوافد الى مقر النقابة مع بداية عقد الندوة ، ونظراً لكثرة عدد الحاضرين بقى بعضهم خارج النقابة على رصيف الشارع الملاصق للمبنى ، ولكن دون أن يتسببوا فى إحداث اعاقة للمرور أو ارباكه وكانوا فى حالة صمت وهدوء . ولكن قيادات الأمن طلبت منهم دخول المبنى وإلا استعملت القوة لتفريقهم . وأمام تأزم الموقف ، طلبت اللجنة المنظمة للندوة من مساعد مدير الأمن مهلة نصف ساعة لانصراف الحاضرين حتى لاتحدث كارثة ، بينما صمم مساعد مدير الأمن أن تكون المهلة دقيقتين فقط .

وأشار شهود العيان أن المؤتمر بدأ بتلاوة أيات من القرآن ، ولم يكد القارىء ينتهى من تلاوته حتى هاجمت قوات غفيرة من الأمن المركزى مقر النقابة . مستخدمة فى ذلك القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطى ، كما قامت بضرب المتظاهرين بالهراوات لتفريقهم . وقد اسفر الهجوم عن اصابة ١٧ مواطنا بجراح مختلفة . وتم اعتقال ١٣٠ شخصاً يمثلون أغلب الاتجاهات والاحزاب السياسية ... منهم المهندسون محمد أبو السعد أمين عام نقابة المهندسين ، وخالد القمحاوى عضو مجلس النقابة بالبحيرة . كما تم اعتقال خمسة اعضاء بالمجلس المحلى عن حزب العمل منهم السيد « ايمن بلتاجى » وهو يرقد فى مستشفى فى حالة خطيرة بعد بتر ساقه اليمنى بعدما أصيب بطلق نارى فى فخذه تسبب فى تهتك بعض الشرايين والأوردة .

وقد قامت قوات الأمن بإغلاق الطرق والشوارع الرئيسية بدمنهور وتم ترحيل المعتقلين الى مبنى مباحث أمن الدولة بالبحيرة ، تمهيداً لعرضهم أمام نيابة أمن الدولة بتهمة التحريض والتجمهر وإثارة الشغب . وقد شكلت النقابة العامة للمحامين لجنة للدفاع عن هؤلاء المعتقلين .

وفى يوم ٢٠ يوليو / تموز أصدر المستشار شوقى اسماعيل المحامى العام لنيابات البحيرة قرارا بالافراج عن ٥ محامين و١٠ طلاب و٣ أحداث فى احداث نقابة المهندسين بالبحيرة . كما تقرر الافراج عن المهندسين محمد أبو السعد وخالد القمحاوى . وبذلك يصل عدد من أفرج عنهم ٢٠ شخصا ، بينما لايزال ١١٠ معتقلين على ذمة أحداث البحيرة .

والمنظمة العربية إذ تدين عملية اقتحام قوات الأمن لنقابة المهندسين بالبحيرة باعتبارها تمثل انتهاكاً صريحاً للحق في التجمع السلمى ، فإنها تناشد السلطات المصرية بعدم تكرار مثل هذه الحادثة فى المستقبل ، وكذلك الافراج الفورى عن كافة المعتقلين على ذمة أحداث البحيرة .

المنظمة تناشد السلطات المصرية اطلاق سراح ١٥٠ فلسطينيا محتجزين بغير سند من القانون

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خلال الأشهر الأخيرة عدة شكاوى والتماسات تتعلق باحتجاز فلسطينيين فى سجون مصر بغير سند من القانون وشمل ذلك شكاوى من المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الأردن ، وبعض منظمات حقوق الانسان الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وداخل خطوط ١٩٤٨ ، واحدى وكالات الانباء ، وأخيرا من احدى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة .

وقد أجرت المنظمة العربية لحقوق الانسان تحقيقا واسعا حول أوضاع هؤلاء المحتجزين ، تضمن لقاءات مع بعضهم ، واتصالات مع بعض ذويهم . وقد تبين للمنظمة وجود نحو ١٥٠ فلسطينيا محتجزا فى سجن مزرعة طره وأبوزعبل ، بخلاف المحبوسين على ذمة قضايا أو الذين متهمين منهم بإتهامات محددة . ومن المؤسف فإن تحقيقات المنظمة قد أبدت أسوأ مخاوفها بالنسبة للطابع غير القانونى للاحتجاز ، والأوضاع السيئة التى يعانى منها المحتجزين ، وتردى الأحوال الصحية للبعض منهم . كما بينت أن الظاهرة تتفاقم مع مرور الوقت بدلا من أن تتجه للحل .

فبالنسبة للأوضاع القانونية لهؤلاء المحتجزين فقد تبين أن أغلبهم قد تم احتجازهم فور وصولهم الى الحدود المصرية هربا من قوات الاحتلال الاسرائيلى اثر مطاردات أو اتهامات بمساندة الانتفاضة واجراءات قهرية من جانب سلطات الاحتلال . ولم توجه لهؤلاء المعتقلين أية اتهامات محددة وان جرى احتجازهم طبقا لقانون الطوارىء ، بل وأصدرت المحاكم قرارات بالافراج عنهم ولكن تم التحايل على هذه الأحكام باعادة اعتقالهم مرة أخرى بأوامر اعتقال جديدة على نحو ما هو معروف . وقد فشلت مساعيهم ومساعى محاموهم وذووهم لأطلاق سراحهم . ووجهوا العديد من الرسائل للرأى العام والعرب لمؤازرة حقوقهم واطلاق سراحهم .

وقد تبين للمنظمة أن المحتجزين الفلسطينيين يعانون من أوضاع مؤسفة داخل سجن مزرعة طرة وأبو زعبل يأتى فى مقدمتها الافتقاد للرعاية الصحية التى يحتاج العديد بينهم لها بقوة ، واكتظاظ العنابر والزنازين ، وسوء التغذية ، وتلوث مياه الشرب ، كما شكا البعض من سوء المعاملة وتعرض البعض للتعذيب فى مراحل سابقة .

وتعتبر المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه الاجراءات بمثابة انتهاك ليس فقط لحقوق الفلسطينين المحتجزين ولكن للقوانين المصرية والتزامات مصر الدولية . ولايخفف من وقع هذا الأمر أن يكون هذا الاجراء مماثلا لما يتعرض له المصريون فى ظل قانون الطوارىء ، أو أن تكون المعاناة التى يتعرض لها الفلسطينيون فى سجون مصر هى نفس المعاناة التى يتعرض لها اشقائهم المصريين .

وتتوجه المنظمة العربية لحقوق الانسان بنداء عاجل الى السلطات المصرية بضرورة الافراج الفورى عن الفلسطينين المحتجزين فى السجون المصرية والغاء أوامر اعتقالهم بدون اى ابطاء اتساقا مع القوانين المصرية واعمالا لأحكام المحاكم المصرية ، ووفاء لإلتزامات مصر الدولية . كما تدعو المنظمة لبحث حالة هؤلاء المفرج عنهم ، وعدم ترحيل أى منهم الى أماكن بغير رضاؤهم قد تعرض حياتهم للخطر ، والا يتم تسليم أى منهم للسلطات الاسرائيلية .

السودان : قانون جديد للصحافة يثير مخاوف المنظمة

أقر المجلس الوطنى الانتقالى « البرلمان » فى السودان يوم ١٥ يوليو / تموز قانوناً جديداً للصحافة والمطبوعات يلغى القانون السابق الصادر سنة ١٩٨٥ . ويعطى القانون الجديد الحق فى اصدار صحف جديدة للمؤسسات دون الأفراد ، وأن يتم الترخيص من المجلس القومى للصحافة والمطبوعات .

كما ينص القانون الجديد على أن تتخذ « المؤسسات » الصحفية شكل شركات عامة تملك الحكومة فيها نسبة لاتقل عن ٣٦ فى المئة من أسهمها التى يملكها السودانيون فقط ، على الا يتجاوز نصيب الفرد منهم أكثر من ١٠ فى المئة من الأسهم . وقد ذكر مسؤول فى البرلمان السودانى أن القانون الجديد سيكون سارياً فور توقيع رئيس الدولة الفريق عمر البشير عليه .

والمنظمة العربية إذ تعرب عن قلقها من أن يكون هذا القانون مجرد وسيلة جديدة للحد من حرية الرأى والتعبير ، لكونه يحرم الأفراد من حق اصدار الصحف ، كما يقيد هذا الحق بضرورة الحصول على ترخيص سابق من السلطة المختصة ، لذا تناشد السلطات السودانية إرسال نسخة كاملة من نصوص قانون الصحافة الجديد وذلك حتى يتسنى لها ابداء رأيها المبدئى حول تقييمه وتحديد مجمل أثره على حرية التعبير والرأى .

ليبيا : اعتقال مواطن منذ ٥ سنوات رغم صدور حكم قضائى ببراءته من التهمة المنسوبة إليه

تلقت المنظمة العربية يوم ٢٠ مايو / آيار الماضى « شكوى » تتعلق بالمواطن الليبى جمعة أحمد عتيقة ، تشير إلى قيام السلطات الليبية باعتقاله منذ العام ١٩٨٨ دون ابداء اية اسباب . والمواطن المذكور ، وهو محام معروف فى ليبيا ، كان يقيم خارج ليبيا منذ العام ١٩٦٩ ، وفى عام ١٩٨٨ عاد الى ليبيا حيث جرى اعتقاله . وفى العام التالى ١٩٨٩ قدم لمحكمة جنايات طرابلس بتهمة الاشتراك فى جريمة قتل وقعت فى روما بايطاليا دون ان يكون له أية صلة بها .

ورغم أن محكمة جنايات طرابلس قد قضت فى عام ١٩٩٠ ببراءة المواطن المذكور من التهمة المنسوبة اليه ، إلا أن السلطات رفضت الافراج عنه وطعنت أمام المحكمة العليا فى طرابلس فى حكم البراءة ، ولكن المحكمة العليا أيدت براءة أحمد عتيقة من كل مانسب اليه . ومع ذلك لايزال المحامى المذكور رهن الاعتقال غير المشروع وغير مسموح لاسرته بزيارته .

والمنظمة العربية إذ تعرب عن ادانتها لكافة أشكال الاعتقال غير المشروع ، فانها تناشد السلطات الليبية بالافراج الفورى غن المواطن جمعة أحمد عتيقة ، وذلك لما فى استمرار اعتقاله من اعتداء صريح على حقه فى الحرية والأمان الشخصى ، واهدار واضح لأحكام القضاء التى أكدت براءته من التهم المنسوبة اليه .

المغرب : يصادق على عدة اتفاقيات دولية متعلقة بحقوق الانسان

ذكرت وكالات الانباء يوم ٢٣ يونيو / حزيران أن المغرب انضم مؤخرا الى عدة معاهدات دولية متعلقة بحقوق الانسان من ضمنها المعاهدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٩ . كما صادق المغرب أيضا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية او اللاإنسانية او المهينة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٨٩ ، والتى وقع عليها المغرب فى ٢٦ يناير ١٩٩٠ .

كما صادقت المغرب على المعاهدة الدولية حول حقوق الطفل ، والمعاهدة الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٠ والتى وقع عليها المغرب فى ١٥ اغسطس / آب ١٩٩١ .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد طالبت السلطات المغربية عقب صدور الدستور المغربى الجديد لسنة ١٩٩٢ بانضمام المغرب لكل المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، لكون المغرب قد أكد فى تصدير دستوره الجديد على « تشبثه بحقوق الانسان كما هو متعارف عليها عالمياً » .

.. إطلاق سراح نوبير الأموى

تلقت المنظمة العربية بإرتياح بالغ نبأ قيام السلطات المغربية يوم ١٢ يوليو / تموز باطلاق سراح نوبير الأموى الأمين العام للكونفدير الية الديمقراطية للعمل بناء على أمر من العاهل المغربى الملك الحسن الثانى . وكان الأموى قد حكم عليه من المحكمة الابتدائية بالرباط بالسجن مدة سنتين حبساً نافذاً وغرامة قدرها ألفا درهم فى ١٧ أبريل / نيسان ١٩٩٢ ، وتم حبسه منذ ذلك التاريخ رغم أن الحكم لم يكن نهائياً . ويذكر أن المنظمة العربية كانت قد تابعت محاكمة النقابى البارز نوبير الأموى سواء أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية بواسطة مراقب موفد من قبلها ، وسجلت افتقاد هذه المحاكمة لشروط المحاكمة العادلة التى أقرتها المادة ١٤ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ـــ المصدق عليه من المغرب ـــ وأكدت الطابع السياسي لهذه المحاكمة ، وطالبت ـــ فى أكثر من مناسبة ـــ السلطات المغربية بالافراج الفورى عن نوبير الأموى .

العراق

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بشان الاسير العراق بمعسكر الأسر فى منطقة قوجات بايران ويدعى باسم حسن مظلوم

« جندى مكلف / مواليد ١٩٦٢ » والذى زعمت الشكوى وقوعه فى الأسر منذ ٢٥ مايو / آيار ١٩٨٢ فى منطقة المحمرة . كما أوضحت الشكوى أن آخر مكان له هو معسكر الأسر فى منطقة قوجات « شمال غرب مشهر » والمسمى بطريق القدس رقم «١٨» وذلك وفقاً لما اكده العديد من الأسرى الذين عادوا الى العراق بمشاهدتهم له بالمعسكر بتاريخ ١٣ فبراير / شباط ١٩٨٣ .

وقد خاطبت المنظمة السلطات الايرانية للافراج عنه ، والعمل على إنهاء طابع المعاناة الانسانية المؤلمة التى تعانيها عائلته من جراء أسره .

سوريا : إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح إقدام السلطات السورية على إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، من بينهم خمسة وزراء سابقين وهم : عبد الحميد مقداد ، محمد سعيد طالب ، حديثه مراد ، مروان حبش ، كامل حسين ، وكان هؤلاء السجناء الخمسة قد قضوا فى سجن المزه العسكرى بدمشق أكثر من عقدين .

وكانت السلطات السورية قد أطلقت فى الأشهر الماضية سراح عدد كبير من المعتقلين منهم أربعة من أبرز المعارضين هم : نور الدين الأتاسى ، نصراوين المجالى ، حاكم الفايز ، حسن الخطيب ، والمعلوم ان الرئيس الأسبق نور الدين الأتاسى الذى أطلق سراحه فى ٢٨ أغسطس / آب ١٩٩٢ بعد ٢٣ عاماً من الاعتقال ، قد توفى بمرض السرطان فى باريس فى ديسمبر / كانون أول ١٩٩٢ .

وتأمل المنظمة العربية لحقوق الانسان أن تكون هذه البوادر مقدمة لمراجعة قوائم المعتقلين السياسيين ، وإنهاء وتصفية كافة حالات الاعتقال طويل الأجل .

.. المعتقلة ضحى عاشور العسكرى تتعرض للتعذيب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى تزعم أن المعتقلة ضحى عاشور العسكرى تتعرض لضغوط جسدية ونفسية لانتزاع معلومات وإعترافات منها . وأوردت الشكوى أن المذكورة قد تمت ملاحقتها من قبل السلطات منذ العام ١٩٨٦ ، واستمرت الملاحقة حتى تاريخ القاء القبض عليها فى ٩ فبراير / شباط ١٩٩٣ . كما ذكرت الشكوى أنه رغم إحالتها الى محكمة أمن الدولة فى ٩ مايو / آيار ١٩٩٣ ، لايزال استجوابها من قبل الأجهزة الأمنية مستمراً . وكذلك أوضحت الشكوى أن المذكورة تعانى من مرض فقر الدم الحاد ، فضلاً عن كونها حاملاً فى الشهر الثامن . ونقلاً عن ذات الشكوى فإن شقيقتها ووالدتها وزوجها كانوا قد اعتقلوا فى العام ١٩٨٧ لمدة عام تعرضوا خلاله للتعذيب .

وتناشد المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السورية المختصة التدخل السريع لايقاف التعذيب الجسدى والنفسى الذى تتعرض له المذكورة ، وتأمين العلاج الطبى اللازم لها . كما تناشدها سرعة تقديمها لمحاكمة عادلة أو الافراج عنها ، إنطلاقاً من إلتزام سوريا بالاتفاقية الخاصة بالحدود الدنيا لمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين .

السعودية : قيام السلطات السعودية باعتقال أحد المواطنين

أفادت شكوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الانسان قيام السلطات السعودية بإعتقال المواطن راشد شبيب كاظم الشبيب (طالب فى كلية الزراعة ــ جامعة الملك فيصل بالاحساء) فى ٦ يوليو / تموز بعد عودته مباشرة. من دمشق حيث كان فاراً من الاعتقال فى العام الماضى . وزعمت الشكوى أن أهل المواطن المذكور قد حصلوا على « وعد » بعدم إعتقاله أو التعرض له حال عودته للبلاد ولكن بمجرد عودته قامت السلطات بإعتقاله .

وتخشى المنظمة أن يكون اعتقال المذكور بسبب يتعلق بحرية التعبير والرأى ، وتناشد السلطات السعودية إطلاق سراحه ، أو العمل على تقديمه لمحاكمة عادلة إذا كانت هناك تهم محددة منسوبة إليه .

.. إعتقال أحد مسئولى « اللجنة الدولية لحقوق الانسان فى الخليج والجزيرة العربية »

افادت شكوى تلقها المنظمة العربية لحقوق الانسان قيام السلطات السعودية فى ١٩٩٣/٧/٢٦ باعتقال السيد عيسى المزعل « احد مؤسسى ومسؤولى اللجنة الدولية لحقوق الانسان فى الخليج والجزيرة العربية » لدى وصوله الى مطار الظهران الدولى حيث كان عائدا من الولايات المتحدة الامريكية فى زيارة للبلاد .

وقد زعمت الشكوى قيام رجال المخابرات السعودية باقتياد المذكور الى مكتب المباحث فى المطار قبل انهاء اجراءات خروجه ، كما اوردت قيام السلطات باحتجازه ومنعه من الخروج .

وكذلك تضمنت الشكوى ان السلطات لم تسمح لذوى المذكور ــ منذ اعتقاله ــ بزيارته او الالتقاء به ، واوضحت انه تم نقله الى سجن المباحث العامه بالدمام حيث يحتجز العديد من المعتقلين السياسيين .

والمنظمة تناشد السلطات السعودية إطلاق سراح السيد / عيسى المزعل ، اتساقا مع ما وقر فى الشريعة الاسلامية ، وإعمالا للضمانات الدولية المقررة لحماية كافة الاشخاص .

.. صدور عفو ملكى بالافراج عن بعض « المعتقلين السياسيين »

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح قيام السلطات السعودية بالافراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين فى ١٩٩٣/٧/٢٨ م ، حيث صدر عفو ملكى شمل مايقارب من اربعين سجيناً سياسيا ممن قضوا فترات تتراوح بين الخمس والست سنوات فى سجون المباحث العامة بالرياض والدمام .

وكانت السلطات السعودية قد وجهت لهؤلاء المعتقلين تهما متفرقة منذ اعتقال معظمهم فى عام ١٩٨٨ تشمل الانتماء لمنظمات سياسية معارضة وممارسة نشاطات ممنوعة فى البلاد .

وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الانسان ان يشمل العفو بقية المعتقلين سياسيا وان تؤدى هذه الخطوة الى انفراج عام فى البلاد يتسق مع المتغيرات الدولية باتجاه احترام حقوق الانسان وإقرار الحريات العامة للمواطنين .

الكويت : المنظمة تناشد أمير البلاد تخفيف أحكام الاعدام

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ ، تعدد أحكام الاعدام والتوسع فى إصدارها بشأن المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقى إبان فترة غزوها للكويت . فقد أصدرت محكمة أمن الدولة منذ إستئناف نظرها لقضايا هؤلاء المتهمين فى شهر ابريل / نيسان ١٩٩٢، ٢٤ حكما بالاعدام كان آخرها فى مايو / آيار الماضى . كما أثار قلق المنظمة تنفيذ أحد هذه الأحكام بالفعل .

وقد توجهت المنظمة بالتماس لسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت ، ناشدته فيه إعمال صلاحياته الدستورية بعدم التصديق على هذه الأحكام وتخفيفها ، إنطلاقاً من الاعتبارات الانسانية ، وموقف المنظمة الثابت من الاعتراض على عقوبة الاعدام فى القضايا ذات الصبغة السياسية ، فضلاً عن رغبتها المخلصة فى تجاوز آثار المحنة البغيضة — أزمة الخليج — ورأب الصدع فى العلاقات العربية .

اليمن : انتهاك لحرية التعبير

تعرض د . عبد العزيز السقاف استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ورئيس تحرير صحيفة « يمن تايمز » للمساءلة فى أواخر يونيو الماضى ، بسبب خطاب مفتوح وجهه إلى رئيس الدولة عبر هذه الصحيفة، وأثار فيه قضية ما أسماه الفساد فى اليمن ، ويثير هذا الاجراء قلقا حول ضمانات حرية التعبير والصحافة ، رغم التطورات الايجابية التى شهدها اليمن خلال الفترة الأخيرة على صعيد حقوق الانسان . فقد استدعت نيابة الصحافة د . السقاف للمثول أمامها عدة مرات للتحقيق معه حول هذا الخطاب ، كما تعرض لهجوم شديد من صحيفة « الميثاق » الناطقة بلسان حزب « المؤتمر الشعبى العام » الذى يتزعمه الرئيس اليمنى ؛ إلى حد المطالبة بفصله من الجامعة .

[تتمة من أخبار المنظمات ص ١٢]

اللجنة التنفيذية للمنظمة تعقد إجتماعها

تعقد اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان إجتماعها القادم يومى ١٩ و ٢٠ أغسطس / آب ١٩٩٣ بلندن لبحث ترتيبات عقد الدورة الثالثة للجمعية العمومية المقرر عقدها يومى ١ و ٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣ .

ومن المعروف أن الجمعية العمومية تجتمع كل ثلاث سنوات لتقييم أعمال مجلس الأمناء ، ومتابعة نشاط المنظمة ، وانتخاب مجلس الأمناء الجديد، ووضع خطة التحرك فى المرحلة التالية بمراعاة مستجدات العمل فى مجال حقوق الانسان على الصعيد القطرى والعربى والدولى .

ومن المتوقع أن تعقد الجمعية العمومية اجتماعها بالقاهرة أو بيروت . وسوف يحضرها حوالى ١٠٠ عضو يمثلون فروع المنظمة والمنظمات العضوة والمجموعات القطرية ، كما يحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون للمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان .

[فى أول جواب لها على المنظمة العربية لحقوق الانسان — تتمة المنشور ص ١]

المزيد من التفاصيل حول اجراءات التحقيقات القضائية التى تمت فى أعقاب الحادث وتفاصيل مساءلة بعض المسئولين عن السجن لارتكابهم بعض المخالفات ، والاجراءات التى اتخذت بحقهم . وكلها تفاصيل ضرورية ليس فقط لخبراء الحقائق ولكن أيضا كصمام الأمان لعدم تكرار مثل هذا الحادث الجسيم .

وفى كل الأحوال فان المنظمة العربية لحقوق الانسان تأمل فى أن يكون رد السلطات السورية على استفساراتها بخصوص هذه الواقعة هو بادرة نحو حوار تسعى المنظمة اليه منذ سنوات حول قضايا حقوق الانسان فى سوريا .

وقائع ومتابعات [تتمة المنشور ص ٦]

موريتانيا : التصديق على قانون بالعفو عن الجرائم التى ارتكبها العسكريون يثير قلق المنظمة العربية

فى الوقت الذى تحرص فيه أغلب الدساتير الديمقراطية المعاصرة على النص على « دعم سريان التقادم على جرائم الاعتداء على الحريات » ، صادق مجلس النواب الموريتانى يوم ٢٥ مايو / آيار الماضى على مشروع قانون بالعفو عن « كل الأعمال الاجرامية التى ارتكبها أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن خلال الفترة من أبريل / نيسان ١٩٩٠ إلى أبريل / نيسان ١٩٩١ . واسقاط كل الدعاوى والغاء المحاضر المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة » . ورفض مجلس النواب تعديلاً لمشروع القانون تقدم به أحد النواب المستقلين ويقضى بدفع « الدية المغلظة » عن كل عسكرى مات تحت التعذيب (٤٠٠ دولار عن كل شخص) .

وقد أثار هذا القانون موجة انتقادات واسعة فى أوساط المعارضة والموريتانيين ذوى الأصول السنغالية ، إذ اعتبرته « اجراءً » أرادت به السلطات الحاكمة تغطية العسكريين وتلافى محاكمات يجب أن تتم لهم بسبب تورطهم فى عملية قتل نحو ٥٠٠ عسكرى أسود ... والذين كانوا — كما زعمت التقارير — من بين آلاف من الموريتانيين ذوى الأصول السنغالية ، الذين كان قد القى القبض عليهم ، خلال الفترة المشار اليها فى قانون العفو ، بزعم قيامهم بمؤامرة لقلب نظام الحكم . والثابت أن التحقيق مع « الانقلابيين » كان قاسياً للغاية ، واعترفت السلطات بوقوع تجاوزات . ولكن العدد الحقيقى للذين ماتوا تحت التعذيب لم يعلن رسمياً حتى الآن .

والمنظمة العربية إذ تدين صدور قانون العفو عن العسكريين لأنه يهدد ضمانة هامة من ضمانات حقوق الانسان وهى « عدم الافلات من العقوبة » وبالتالى لايحول دون تكرار مثل هذه الجرائم فى المستقبل ، فانها تناشد رئيس الجمهورية الموريتانى باستخدام صلاحياته الدستورية لوقف تنفيذ هذا القانون وتقديم المسئولين عن هذه الجريمة للمحاكمة مع تعويض أهالى القتلى .

[بقية المنشور ص ١٢]

مثل احترام المرأة وهى مسألة حساسة فى العالمين العربى والاسلامى وهى حساسة لأن التطور العصرى لحقوق الانسان مواجه من قبل اتجاهات تستمد قوتها من الدين ولكنها تخل بحقوق المرأة فى المجتمع . إن الهدف من الحديث هو مد للجسور بين الثقافات وليس المواجهة .

ثم تحدث الأستاذ أديب الجادر وأشار إلى أن الدعوة لاحترام وحماية حقوق الانسان أمر أساسى لتعزيز المجتمع الدولى ، وإن هذه الحقوق هى عالمية وغير قابلة للفصل وتعتمد على بعضها البعض . ونحن نرى الخصوصية الثقافية أمرا هاما فى تعزيز حقوق الناس بدلا من تنزيلها درجة معينة . فالتعذيب والمعاناة أمور لايختلف على مناهضتها أحد وهى لذلك عالمية . ولكننا لا نستطيع أن نوافق على الاباحة الجنسية فى مجتمعاتنا الاسلامية لأنها تتعارض بصورة مباشرة مع الخصوصية الثقافية . وطالب بتأطير العلاقات بين الأنظمة الأوروبية والعربية على أساس حقوق الانسان المتفق على عالميتها ، كما أشار الى أهمية التنمية لتعزيز مسيرة حقوق الانسان .

وواصل الأستاذ أديب قوله : إن انتهاك « اسرائيل » لحقوق الانسان يستمر فى الوقت الذى تخصص الولايات المتحدة الأولوية فى مساعداتها الخارجية لاسرائيل . ان الحق فى التنمية يعنى الحق فى السيطرة على المقدرات الوطنية ، والدول الأوروبية مطالبة برعاية هذا الحق .

كما أن العنصرية واللاتسامح الدينى مرضان نحن بحاجة إلى طرق ناجعة للتخلص منهما . وهذا يتطلب اعادة النظر فى كيفية معاملة العمال الوافدين فى أوروبا وفى الدول الخليجية بنفس المقياس . وأنا أشك فى وجود اتفاق ضمنى بين الأوروبيين والخليجيين لتجاهل هذه المسألة الحيوية .

اننا نؤيد تعيين مفوض سامى لحقوق الانسان بدلا من لجنة حقوق الانسان التى تأخذ وقتا طويلا فى اتخاذ القرارات . اننا كمنظمة غير حكومية واجهنا الانتقادات من قبل الحكومات العربية الذين استغربوا من تطرق المنظمة العربية للانتهاكات الجارية فى الدول العربية .

ثم تحدث الأستاذ محمد فائق قائلا : ان التقرير الصادر عن المنظمة العربية محزن . فالحكومات العربية تحث السير لتطبق اقتصاد السوق فى بلدانها ولكن لاتعطى موضوع حقوق الانسان أدنى اهتمام . فلا وجود لتعددية سياسية وتحكم الدول العربية قوانين الطوارىء وقوانين استثنائية تجعل من المستحيل اقامة مجتمع متحضر بمؤسسات مدنية .

أن أغلب الحكومات العربية تعترف بالحقوق الأساسية (بسبب الضغط السياسى عليها) ولكن الهيكلية القانونية تمنع أى تحسن فى ظروف حقوق الانسان . ومع ذلك فأكثر من ثلث الحكومات العربية غير موقعين على العهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية . وان جميع الدول الخليجية لم توقع على هذه المواثيق . وحتى لو وقعت الحكومات العربية فإنها لاتمارس أى شىء يعطى مصداقية لهذا التوقيع ... لدينا دولتان عربيتان بدون دستور ، وعشر دول تعيش تحت أحكام الطوارىء أحدها منذ ثلاثين سنة . ولدينا استفتاءات وانتخابات تعلن نتيجتها الرسمية لصالح الحكومة بنسبة ٩٩,٩٩٪ .

رغم أن صياغة حقوق الانسان فى بدايتها كانت صياغة غربية إلا أنه بصدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ لم يعد من الممكن اعتبار حقوق الانسان منتج غربى ، لأنها فى صياغتها الجديدة أصبحت تعبر عن تراث انسانى اشتركت فيه كل الأمم شرقها وغربها وكل الثقافات والحضارات من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أقرت الاعلان وأصبحت منذ ذلك الوقت تعبر عن مطالب الانسانية فى كل مكان من العالم . ولكن الأمر الذى يخلق هذا اللبس هو امتلاك الغرب للقوة وتسييس حقوق الانسان بشكل مستمر لتحقيق مصالح الغرب الأمر الذى يدفع كثير من المثقفين إلى إثارة قضية الخصوصية الحضارية والاقليمية فى مقابلة العالمية باعتبار أن الغرب تعود على استخدام المبادىء كوسيلة لتحقيق هيمنته على الشعوب ، ويستشهدون بالحقبة الاستعمارية والازدواجية فى التعامل الغربى مع قضايا حقوق الانسان وخاصة مايحدث فى فلسطين وفى قضية البوسنة .

ورغم ان الاستعمار الغربى قد انتهى بشكله التقليدى إلا أن رواسبه مازالت تحاصر المثقفين ويدعم ذلك فى الأذهان الازدواجية التى يتعامل بها الغرب مع حقوق الانسان والوسائل الجديدة التى يستخدمها الغرب فى فرض هيمنته .

إن الأمر يحتاج الى عمل جاد من كل الأطراف ليتعامل الجميع بمعايير واحدة ، وفق المبادىء العالمية وعندئذ فقط يمكن التخلص من كل الرواسب القديمة .

ثم تحدث الأستاذ فاروق أبو عيسى عن التناقض الحاد بين الشمال والجنوب ، فهو ليس فقط تعبيرا عن فروق اقتصادية وتكنولوجية شديدة ولكنه أيضا يمثل الفروق الواضحة فى الأهتمام بالقضايا السياسية والثقافية ، ومنها قضية حقوق الانسان ، فبعض دول الشمال وأيضا المنظمات غير الحكومية فيها تنظر لقضايا حقوق الانسان بما يدعم قضاياها فى الشمال ومنظورها الثقافى . وحتى جدول أعمال الاجتماعات المشتركة بين الشمال والجنوب تضعه منظمات الشمال ، وأكثر من ذلك فإن القروض أو المنح التى تقدمها منظمات الشمال لمنظمات الجنوب أحيانا ترتبط بمجالات عمل محدودة من جانب دول الشمال ، وهذا الأمر يؤدى لوجود حالة من الاستقطاب والتمركز أو التمحور تقودها دول ومنظمات الشمال وتدور فى فلكها منظمات الجنوب . تعالوا بنا نبحث عن أسس جديدة لتحديد العلاقة على أساس من الندية أو التكافؤ والمساواة وليس التبعية .

واشترك فى الحوار من الجانب العربى عديد من أعضاء المنظمة منهم الأستاذة صفية صفوت والأستاذ أمين مكى مدنى والأستاذ نورى عبد الرازق والأستاذ د . مهدى الحافظ رئيس فرع المنظمة فى النمسا ، كما شارك فى الحوار لفيف من معهد كرايسكى للحوار الدولى ، واتسمت المناقشات بضرورة دعم واستمرار الحوار من جانب مع الاهتمام بالقضايا التى يفرضها واقع حقوق الانسان فى الوطن العربى ، مع بحث وسائل اتخاذ مواقف موحدة فى هذه القضايا . [التتمة ص ١٠]

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة العربية لحقوق الانسان تصدر تقريرها السنوى

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ٨ يوليو / تموز مؤتمراً صحفيا أعلن فيه الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة صدور تقريرها السنوى السابع حول أوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى . وتناول فى بيانه الجوانب والخطوط العريضة التى احتواها التقرير ، وأشار الى تفشى ظاهرة الاعتقالات السياسية ، وبروز الشكوى من تردى أوضاع السجون والمعتقلات ، وتعرض العديد من السجناء والمحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة . كما تعرض الأمين العام فى بيانه الي تفاقم إنتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة واستمرار تعنت إسرائيل حيال الحقوق غير القابلة للتفاوض ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، وحق العودة لأبنائه . كما أكد على ضرورة تصفية كل أشكال المحاكم العسكرية والاستثنائية ، ووجوب محاكمة المتهمين أمام قاضيهم الطبيعى ، والعمل على إستقلال القضاء ، وتوفير كافة الضمانات الدولية ذات الصلة .

وقد أكد الأمين العام من جديد على ضرورة التصدى لانتهاكات حقوق الانسان والعمل على تعزيزها وحمايتها .

ويضم التقرير ثلاثة أقسام : يقدم الأول دراسة « كلية » لحالة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، بينما يعرض الثانى لحالة حقوق الانسان تفصيليا داخل كل قطر عربى على حدة ، أما القسم الثالث فيتناول المؤتمر العالمى لحقوق الانسان .

فرع المنظمة فى فيينا ينظم ندوة عن الحوار العربى الأوروبى

فى منزل المستشار النمساوى السابق برونو كرايسكى وبدعوة من معهد كرايسكى للحوار الدولى بالاشتراك مع المنظمة العربية لحقوق الانسان، تم تنظيم ندوة مشتركة يوم ١٩٩٣/٣/١٦ .

شارك فى الندوة من المنظمة العربية لحقوق الانسان الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة والأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة والأستاذ فاروق أبو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب ولفيف من أعضاء المنظمة الذين تواجدوا فى فيينا بمناسبة الموتمر الدولى لحقوق الانسان بالإضافة إلى أعضاء المنظمة فى فيينا .

وتحدث فى البداية السيد إيفان لانس وزير الخارجية النمساوى السابق وقال ان تطوير الأفكار والأعمال من أجل ظروف أفضل للشعوب يحتاج لالتزام مستمر بمبادى حقوق الانسان . وفى وثيقة المنظمة العربية الصادرة عن الندوة التحضيرية لفت انتباهى اصرار الوفود العربية على « لا شرعية الاحتلال » .

ان حقوق الانسان فى الأساس للأفراد ولا يمكن حمايتها إلا من قبل الأفراد . وهناك حقوق تنتهك فى الدول العربية لعقود مضت ، ليس الفلسطينيين فقط هم ضحية الانتهاكات ولكن داخل الدول العربية هناك معاناة من عدم احترام حقوق الانسان . وإذا كان الاحتلال غير شرعى وحق تقرير المصير أمر بديهى فإن البلاد العربية لاتعانى فقط من « اسرائيل » وإنما هناك شعوب أخرى كالشعب الصحراوى يطالب بحق تقرير المصير .

إن هناك محاولات لوضع مبادىء جديدة لحقوق الانسان بحجة الخصوصية الثقافية . ولكن هذه ذرائع للحقوق الأساسية . إننى معجب بتقرير المنظمة العربية لأنه يعطى أهمية لبعض المسائل الصعبة

[البقية ص ١١]

فرع المنظمة بالمملكة المتحدة ينظم ندوة عن « المؤتمر العالمى لحقوق الانسان »

نظم فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بالمملكة المتحدة يوم ٣ يونيو / حزيران الماضى ندوة عن « المؤتمر العالمى لحقوق الانسان » الذى انهى اعماله مؤخرا فى فيينا . وكان فى مقدمة المشاركين فى هذه الندوة الاستاذ « اديب الجادر » رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ، الذى تحدث عن وقائع المؤتمر العالمى لحقوق الانسان ، وابدى ملاحظات جوهرية على قراراته النهائية ، كما قدم تصورا عن توجهات المنظمة العربية بخصوص حركة حقوق الانسان العربية والتطورات التى حدثت على هذا الصعيد .

كما تحدثت بالندوة السيدة عايدة عسيران ، عضو اللجنة التنفيذية للفرع عن دور المرأة والفعالية التى ساهمت بها فى المؤتمر العالمى ، وكذلك تحدث الدكتور منصور الغمرى عن احداث الندوة التى عقدها المعهد « برونو كرايكس » فى فيينا وشارك فيها وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان . واخيرا تحدث الاستاذ غالب العلوى عن بعض الاقتراحات حول مستقبل حركة حقوق الانسان .

العراق : تأسيس لجنة دائمة لحقوق الانسان

عدل المجلس الوطنى العراقى نظامه الداخلى واستحدث لجنة دائمة لحقوق الانسان تتألف من خمسة عشر عضواً من بين أعضاء المجلس وبإنشاء هذه اللجنة ، يصبح عدد لجان حقوق الانسان داخل البرلمانات العربية ثلاث لجان ، حيث لجنة حقوق الانسان فى البرلمان اليمنى ، وأخرى فى البرلمان الكويتى (مجلس الأمة) .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف. Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.